

٦,٤ مليار دولار الأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني



■خاص/الثورة
كشفت إحصائية حديثة أن الأصول الخارجية للبنك المركزي بلغت في نهاية شهر ابريل ٢٠١٢ نحو ٩٩٧,١ مليار ريال تعادل ٤ مليارات و٦٦٣ مليون دولار تغطي ٧ أشهر من الواردات. وأظهرت نشرة التطورات المصرفية أن الأصول الخارجية للبنك كانت في نهاية مارس ٢٠١٢ نحو ١٠٢٨,٩ مليار ريال تعادل ٤ مليارات و٨١٢ مليون دولار.

وبلغت الأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني نهاية شهر ديسمبر ٢٠١١ نحو ٩٦٨,٨ مليار ريال بما يعادل ٤٥٣١,٣ مليون دولار تغطي ٧ أشهر من الواردات مقارنة مع ٩٨٤,٩ مليار ريال تعادل ٤٦٠٤,٩ مليون دولار في نهاية شهر

نوفمبر ٢٠١١. وقال البنك المركزي إن أصوله الخارجية شهدت انخفاصاً طفيفاً خلال شهر ديسمبر وبمقدار ١٥٠,١ مليار ريال بما يعادل ٧٦,١ مليون دولار.

استعرض مع وفد المفوضية السامية الأضرار الإنسانية جراء الأزمة جمعان: ٧ مليارات ريال حجم الخسائر الأولية وأكثر من ٣ آلاف متضرر بأمانة العاصمة



■صنعا/ سبأ
بحث أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة أمين جمعان أمس مع مسئولية ملف اليمن في المفوضية السامية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة السيدة جرجيا بريفنون وممثل المكتب الإقليمي للمفوضية في بيروت رينو نيشال أوضاع المواطنين النازحين ونتائج لجنة الحصر والتعويضات للأضرار البشرية والمادية للمواطنين المتضررين جراء الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد خلال الفترة الماضية. وتطرق الجانبان خلال اللقاء إلى أوضاع حقوق الإنسان ومدى تنفيذ الحكومة اليمنية لتوصيات وقرارات مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة والبعثات التي أرسلتها خلال الفترة الماضية.

وأضاف جمعان: " إن السلطة المحلية بالأمانة عملت على فتح الطرقات وإزالة المتاريس والأبواب المتضررة بالتعاون مع الجانب العسكري حسب القرارات الرئاسية إلى أي طرف من أطراف الأزمة السياسية بلغ ٩٤٧ شهيداً وجرحاً منهم ٢٠٥ شهيداً وشهيدة إلى جانب ٧٨٦ ممن هم تحت مراحل العلاج حسب التقارير الطبية المرفقة من إجمالي عدد الجرحى البالغ عددهم نحو ٧٤٢ جرحاً وجرحية. وأشار إلى أن السلطة المحلية بالأمانة قامت بإجرائها ما تعاملت مع نتائج الأضرار بكل تعاون ومسئولية حيث عملت على إعادة التيار الكهربائي في المناطق المتضررة في مدينة صورفان وهي الحامية وحياء من مديرية معين ودعم منظومة الكهرباء بشكل عام بمبلغ ٥٠ مليون ريال.. بالإضافة إلى عمل آلية توفير وتوزيع مواد المشتقات النفطية والغاز المنزلي وصرف مساعدات مالية عاجلة لأسر الشهداء والجرحى".

مناقشة قضايا التنمية ومستوى تنفيذ المشاريع بالضالع

■الضالع/ سبأ
كبر الاجتماع الموسع الذي عقد أمس بمحافظة الضالع برئاسة المحافظ علي قاسم طالب وضم مدراء المكاتب التنفيذية والخدمية المناقشة مستوى تنفيذ المشاريع القائمة والمتعثرة بالمحافظة وأسباب تعثرها واتخذت إجراءات اللازم لاستكمالها وافق الاجتماع الإجراءات المقترحة من قبل مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بشأن استكمال تنفيذ وتركيب وحدة ضخ متكاملة لتشغيل بئر ارتوازية بمنطقة الضالع لصالح تعزيزيز امدادات المياه لمدينة الضالع ومنطقة سناح بتكلفة اجمالية للمشروع بلغت ٥٠ ألف دولار يتمويل خارجي. كما اقر الاجتماع بدء التشغيل والضع من إحدى الآبار التي تم حفرها بمنطقة الضالع بعد استكمال تركيب محطة التوزيع والشبكة للمشروع البالغة تكلفته ٥٠ مليون ريال يتمويل حكومي.

ووفق الاجتماع الموسع امام المذكرة الخاصة بمطالبة الجهات المعنية بتوفير الدعم المالي المركزي وحصصة المحافظ من الموارد المشتركة للمشاريع المنفذة خلال الفترة



مؤثرة. واستمع القطاري إلى شرح من مدير مكتب الزراعة والري بالمحافظة المهندس عبد الرقيب الفار عن الطرق التي تستخدم في ري واستخدام الأسمدة والمبيدات المختلفة لوقاية شجرة الزمان والحفاظ عليها من مختلف الأمراض. مشيراً إلى أنه تم إعلان مشروع تأهيل مشتل القماش بتكلفة أربعين مليون ريال يتمويل وزارة الزراعة والري. وقد أشاد القطاري بالجهود التي يبذلها المكتب، مؤكداً حرص قيادة المحافظة على مساندة جهود وأنشطة مكتب الزراعة بما من شأنه الارتقاء بالعمليّة الزراعية في المحافظة.

انخفاض فائض أرباح الحكومة من وحدات القطاعات الاقتصادية إلى ٨٥,٩ مليار ريال



■خاص/الثورة
انخفض فائض أرباح الحكومة من وحدات القطاعات الاقتصادية إلى ٨٥ ملياراً و٩٩٦ مليون ريال في عام ٢٠١١ مقابل ٨٦ ملياراً و٨١٧ مليون ريال في عام ٢٠١٠. وكانت دراسة علمية قد أشارت إلى تقلص دور القطاع العام الإنتاجي والخدمي في اليمن بصورة كبيرة، وأصبحت المؤسسات العامة الإنتاجية والخدمية قليلة العدد، ومن ثم محدودية مساهمتها على مستوى الاقتصاد الكلي، وعلى مستوى الموازنة العامة للدولة لتتجه للاقتصاديين برنامجاً للإصلاح الاقتصادي منذ العام ١٩٩٥م بالشراكة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تشير البيانات المالية الصادرة عن وزارة المالية إلى تواضع مساهمة المؤسسات العامة المالية وغير المالية في الموازنة العامة سواء في جانب الإيرادات العامة أو في تغطية الإنفاق العام للدولة، حيث

الجمعيات السمكية في المهرة تتهرب من دفع رسوم الدولة



■الغيظة/ سبأ
التقى محافظ المهرة على محمد خويمه أمس فريق وزارة الثروة السمكية برئاسة نادر باوزير مستشار وزير الثروة السمكية الذي يزور المحافظة للإطلاع على أوضاع القطاع السمكي ومكتب الوزارة والصعوبات التي تواجهه. وخلال اللقاء استمع المحافظ من رئيس الفريق إلى الاحتياجات والمتطلبات التي تعانيها مواقع الإنزال السمكية وخاصة في البنية التحتية لهذه المواقع ومدى التزام الجمعيات السمكية ومتسببها في مواقع الإنزال السمكي بدفع رسوم الدولة من مبيعات الصيد رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦م خصوصاً وأن الجمعيات السمكية ومتسببها تتهرب من دفع رسوم الدولة التي حددها قانون الصيد والقررة واقع ٢٠٠٦م.

وأكد محافظ المهرة خلال لقائه بالفريق المكلف استعداد السلطة المحلية لتذليل مجمل الصعاب أمام عمل الفريق بالمحافظة. كما وجه المحافظ مكتب الثروة السمكية بالمحافظة بإبلاغ الفريق على مجمل الصعوبات والعقبات التي تواجه عمل القطاع السمكي وبخاصة افتقار مواقع الإنزال إلى البنية التحتية لهذه المواقع بحيث تقدم خدمات أفضل لهذا القطاع خصوصاً وأن محافظة المهرة تعد من أكبر محافظات الجمهورية في القطاع السمكي والذي يتطلب من الوزارة تقديم العديد

اقتصاديون: تراجع الإيرادات يرجع إلى التهرب الضريبي والجمركي

■خاص /الثورة
أرجح اقتصاديون انخفاض الإيرادات الضريبية " الضريبية والجمركية" إلى تراجع الأداء الاقتصادي خلال العام الماضي بالإضافة إلى زيادة التهرب الضريبي والتهرب من المبيعات الإعلامية التي يمارسها بعض أفراد القطاع الخاص المتهربين من دفع الضرائب واليافعة وأشار إلى أن التهرب الضريبي والتهرب من دفع الضرائب المستحقة عليهم، وذلك بهدف الضغط على الحكومة لتجديد العمل بقانون الضريبة على المبيعات والذي يخفّض بعض أفراد القطاع الخاص من كشف حساباتهم الحقيقية، مما يسحبهم عرضة للمسائلة أمام الجهات القضائية المختصة. وبلغ إجمالي الإيرادات الضريبية خلال عام ٢٠١١ نحو ٢٧ ملياراً و٨٢

فريق الإصلاحات الاقتصادية بالقطاع الخاص يعكف على اخراج رؤية استراتيجية التنمية في اليمن



■بالتقرير/ احمد الطيار
في إطار الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة خلال المرحلة الحالية تتفاعل أطراف التعاون بينهما للخروج برؤية أكثر تنظيمياً وترتيباً يمكن تطبيقها على أرض الواقع في المرحلة المقبلة. وفي هذا الإطار عملت "الثروة" أن فريق الإصلاحات الاقتصادية ممثلاً بمجموعة من رجال الأعمال اليمنيين من رواد القطاع الخاص مع بعض قادة المجتمع المدني والأكاديميين والباحثين اليمنيين والشراكة مع مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE يعكف على اخراج التصميم النهائي للرؤية الاستراتيجية للقطاع الخاص والتي تم تقديم عرضها الأولي في مؤتمر أولويات التنمية الذي عقد منتصف مايو الماضي برعاية ومشاركة رئيس مجلس الوزراء وكافة الجهات المعنية. وتقوم الرؤية الاستراتيجية للقطاع الخاص على بناء اقتصاد وطني مسئول يؤمن حياة حرة كريمة لجميع المواطنين، كما تنطلق رسالته من إشراك كافة أبناء الوطن في بناء مجتمع منتج يحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لجميع مكونات المجتمع، فيما تمثل الأهداف العامة لها في تحقيق شراكة عريضة وفعالة بين مكونات المجتمع، وتحقيق اقتصاد منتج يخلق فرص العمل ويحقق التنمية المستدامة، وتطبيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني. وتتمثل أهم الجوانب التي سيقوم بها القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية في عدة إجراءات عملية على رأسها الاستثمار في القطاعين الزراعي والسمكي والصناعات الغذائية بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي والاستثمار في قطاع الطاقة وتبني القطاع الخاص مشروعاً صديقاً لإغاة المتضررين من الكوارث والحروب والمساعدة في مشاريع إنتاج وتوزيع الغاز الطبيعي والاستثمار في الصناعات التي تقوم على الغاز الطبيعي والاستثمار في قطاع الانترنت والاتصالات. كما يرغب القطاع الخاص اليمني أن يستثمر في شبكات الطرق والمواصلات ولهذا يطالب بالانفتاح في عضوية الهيئة الوطنية للاتصالات وسيجرّس على الاستثمار في المناطق الصناعية والمساهمة في إنشاء المناطق الاقتصادية

الخاص للقطاع الخاص يعكف على اخراج رؤية استراتيجية التنمية في اليمن

كما يحث الجهات المسؤولة على دعم

الخاص للقطاع الخاص يعكف على اخراج رؤية استراتيجية التنمية في اليمن

كما يحث الجهات المسؤولة على دعم

الخاص للقطاع الخاص يعكف على اخراج رؤية استراتيجية التنمية في اليمن

كما يحث الجهات المسؤولة على دعم